

تلتزم مجموعة بنك البحرين والكويت بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات بما يتفق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وتدرّك المجموعة أن الحوكمة الفعالة تُشكّل ركيزة ضرورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مكانتها الرائدة في القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى المجموعة

إن البنك والشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيّتهم في البنك وسيظل ذلك دوماً من أولوياته. وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة، ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك، دليل الميسيرين الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك، بجودة معايير الحوكمة لدى البنك. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك. وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يتم دائماً ضمان الالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية من قبل البنك، وتم إجراء التقييم في أوائل عام 2024 ولم تكن هناك أي ملاحظات تتعلق بلوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لم تكن هناك تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات أو المتطلبات القانونية.

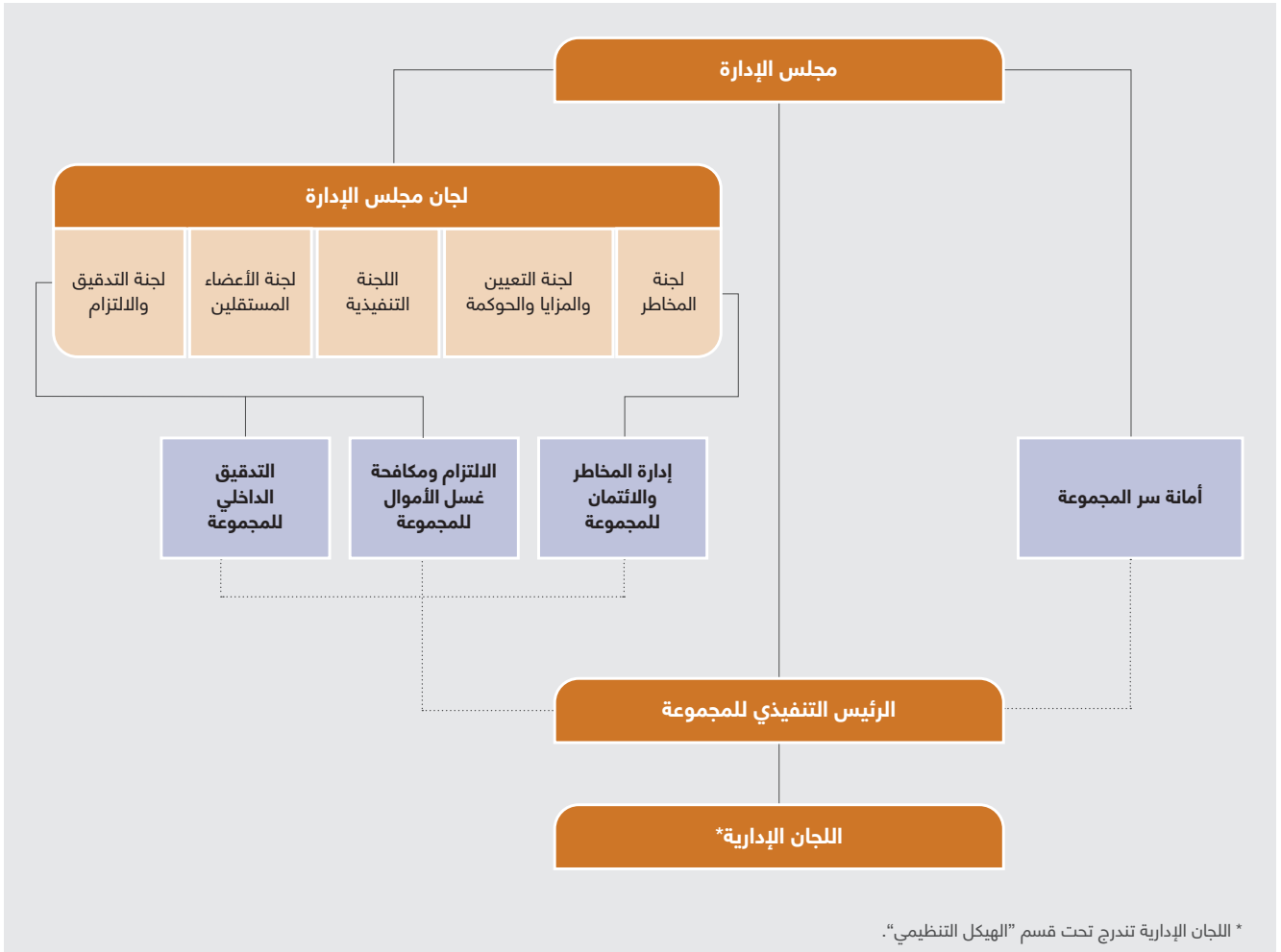
المستجدات في العام 2024

- تم ترتيب برنامج تعريفي/ تدريبي شامل لمجلس الإدارة والتي شملت الأعضاء الجدد والأعضاء الحاليين في مجلس الإدارة.
- تمت إعادة تشكيل لجان مجلس الإدارة بأعضاء جدد وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

- بعد استقالة رئيس مجلس الإدارة السابق للبنك وأحد أعضاء مجلس الإدارة، انضم عضوان مستقلان جديان إلى مجلس الإدارة وهما السيد منذر عبد العزيز الكوهجي والدكتورة غنية محسن الدرازي
- تفوّق البنك على مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق ببعض جوانب حوكمة إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة.
- تم تحسين منصة علاقات المستثمرين المحدثّة لتشمل معلومات وأدوات إضافية لمساهمي البنك.
- تمت زيارة كبار المساهمين لتحسين مستوى الخدمة وتقديم منصة علاقات المستثمرين المحدثّة.
- تم عقد مؤتمرات علاقات المستثمرين لتحسين مستوى الشفافية مع جميع المساهمين.
- تم وضع خطة عمل ناتجة عن تقييمات مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة للتنفيذ.
- تم إجراء تقييم شامل للامتثال بمتطلبات الجهات التنظيمية، مما يدل على الامتثال الكامل لبنك البحرين والكويت، وتم إجراء تمرين مماثل للشركات التابعة المملوكة بالكامل للبنك مع القليل من الملاحظات.
- تم تحسين عمليات تعاملات الأشخاص الرئيسيين وتمت معالجة جميع ملاحظات التدقيق منخفضة المخاطر في هذا الصدد.
- تمت عملية رقمنة جميع محاضر مجلس الإدارة للسنوات السابقة بدءاً من عمليات البنك في عام 1972.
- تم تحسين جدول أعمال مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة لتشمل مواضيع مهمة.

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يشكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان مجلس الإدارة والإدارة المساعدة المجلس في توفير الإشراف الفعال على عمليات البنك، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل بشكل دوري وتعديله إذا لزم الأمر. يمكن تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و / أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسؤوليات إضافية، وتمثل الإدارة التنفيذية جزءاً مهماً من هيكل الحوكمة الهيكل كما يلي:



يتمثل دور أمين سر المجموعة في مساعدة مجلس الإدارة ولجانه في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين. وتعتبر وظائف التدقيق الداخلي والامتثال مستقلة عن خطوط الأعمال وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتعد إدارة المخاطر مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر وظيفة الرقابة المالية مستقلة عن خطوط الأعمال.

الإطار العام للحوكمة

يربط نموذج حوكمة الشركات العلاقة الديناميكية بين الأطراف المعنية الرئيسية الثلاثة، وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة. تختلف أدوار المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة بشكل واضح ولكنها مكتملة للأهداف الأساسية وعمل المؤسسة. يعتمد نموذج حوكمة الشركات لبنك البحرين والكويت على نموذج أنجلو أمريكي الذي تم توسيعه ليشمل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية الذين لديهم اهتمام بالبنك ونجاحه.

تضمن ممارسات حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت وجود علاقة صحية مع جميع الأطراف المعنية مع تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

بيان قابلية تحمل المخاطر

أحد الأمور الأساسية المتعلقة بالحوكمة والتي يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عنها هو الموافقة على إطار المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها، وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات، ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار المخاطر الخاص بالبنك.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي، وبشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر.
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة:
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية واللاقتراض من الأسواق.

تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وأجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتمشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقة إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من مؤسسات مالية أخرى. وتتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة، لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظ، تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة.

تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة، بما في ذلك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة المخاطر القطرية، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة أمن المعلومات، والإدارة العليا، اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والأرباح ورأس المال وأمن المعلومات والمخاطر التشغيلية. كما يقدم نظرة عامة لوضع المخاطر بالبنك في وقت معيّن.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يعرض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد. والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركيز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركيز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (مثل القروض واستثمارات الخزينة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/ الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة في هذه المحفظة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات الإقراض والاستثمار عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك حدود القيمة المعرضة للمخاطر، ووقف الخسارة، والمركز الصافي المفتوح للعمليات الأجنبية، وفجوة سعر الفائدة، وتأثير سعر الفائدة على صافي دخل الفوائد، والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وغيرها.

المخاطر التشغيلية

من أجل إدارة المخاطر التشغيلية وضع بنك البحرين والكويت إطار عمل يتكون من أدوات مثل الإبلاغ عن أحداث المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية. يضمن هذا الإطار إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مدى تقبل المخاطر المحددة للبنك. يتم توثيق هذا الإطار بشكل ملائم من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المناسبة. تم وضع إطار العمل بهدف مساعدة الأعمال ومجالات الدعم في البنك في الحفاظ على عملية قوية للتحقق من أوجه القصور الرقابية ومعالجتها ووضع تدابير تصحيحية لتجنب تكرار المشكلات الرئيسية، حيث تساعد الأدوات ذات الصلة في تحديد المخاطر ومراجعة فعالية الضوابط في جميع مجالات عمليات البنك. يتم تنفيذ إطار العمل من قبل قسم مستقل لإدارة المخاطر التشغيلية يقدم تقاريره إلى رئيس إدارة المخاطر بالمجموعة ويخضع بشكل منفصل إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية (ORMC) كما يتم رفع المخاطر الرئيسية إلى لجنة إدارة المخاطر (RMC) بالبنك، المكونة من الإدارة العليا التنفيذية للبنك ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

أمن المعلومات

يلتزم بنك البحرين والكويت بالدفاع ضد الهجمات الإلكترونية، وحماية سلامة المعاملات المالية، وحماية سرية بيانات العملاء، والبقاء مرناً للحفاظ على ثقة عملائه والمجتمع المصرفي المحلي والعالمي.

أنشئت وظيفة أمن المعلومات تحت مظلة قسم إدارة المخاطر لضمان أن تظل مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن مستوى قابلية تحمل

المخاطر الذي يحدده مجلس الإدارة، وتعمل تحت إشراف لجنة المخاطر التابعة له. ويرأس وظيفة أمن المعلومات الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات للمجموعة، والذي يرفع تقاريره إلى رئيس المخاطر للمجموعة، كما تعمل هذه الإدارة بشكل مستقل عن وظيفة تقنية المعلومات. وتضع وظيفة أمن المعلومات إطاراً لإدارة المخاطر يشمل استراتيجية إدارة مخاطر الأمن السيبراني وسياساتها وتوجيهاتها وبرامجاً توعوياً. وتقوم بالإشراف بشكل مستقل على التنفيذ ومدى فاعلية الضوابط الإدارية ونظم الدفاع التقنية للأمن السيبراني. وتعمل وظيفة أمن المعلومات على رصد تهديدات الأمن السيبراني ومراقبة هذا المشهد باستمرار، وتضمن تحديد المخاطر ذات الصلة والإبلاغ عنها للجهات ذات الصلة، بما في ذلك لجنة إدارة أمن المعلومات ولجنة المخاطر، كما تضمن التصدي لهذه المخاطر والتعامل معها من قبل الوظائف والأطراف المعنية. ويتم تحديد المخاطر والتعريف عليها من خلال عدة تدابير وآليات تأمين تُجرىها وظيفة أمن المعلومات، والتي تشمل تقييم الثغرات الأمنية ومواطن الضعف واختبار الاختراق (VAPT) إلى جانب المراقبة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. كذلك تعمل هذه الوظيفة على ضمان الالتزام بالضوابط والأطر التنظيمية والمعايير الدولية لأمن المعلومات، بما في ذلك أيزو 27001 و(PCI-DSS) و(PCI-PIN)، هذا إلى جانب الالتزام ببرامج سويفت (SWIFT) لأمن العملاء.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي تكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى الموحد للمؤسسة ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر.

يكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للتعرضات المُدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية.

ويستخدم البنك نهجاً قائماً على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقرًا على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبيتها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ضغوط السوق الشديدة دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنويع التمويل لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

يتولى قسم إدارة المخاطر في المقام الأول مسؤولية التنفيذ الصحيح لبيان قابلية المخاطر.

تتم مراجعة بيان قابلية المخاطر بشكل سنوي.

التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من الحوكمة الشاملة للشركات في البنك، والتي أنشأها مجلس الإدارة لفحص وتقييم أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت بشكل مستقل. وتوفر إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة مزيجاً من خدمات الضمان والاستشارات للأطراف ذات العلاقة، إذ تتولى مسؤولية مراجعة النظم والعمليات، وطرح رؤى مستنيرة لدعم مبادرات التحسين المستمر. وتتمتع وظيفة التدقيق الداخلي بوصول كامل وغير مقيد لجميع سجلات المجموعة ووثائقها ونظمها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

يرأس وظيفة التدقيق الداخلي رئيس المدققين الداخليين للمجموعة، والذي يقدم تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، ويقدم تقارير إدارية يومية إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

بناءً على دليل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمد وميثاق التدقيق الداخلي والتوجيهات التنظيمية المعمول بها، يتم إجراء مهام التدقيق الداخلي عبر جميع وظائف المجموعة لتحقيق أهدافها - مراجعة موثوقية وكفاية وفعالية الحوكمة المعنية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية للنظمة. يتم إصدار تقارير المراجعة النهائية إلى لجنة التدقيق والالتزام وأعضاء الإدارة العليا المعنيين على أساس ربع سنوي، يتم تجميع تقرير نشاط التدقيق الداخلي جنباً إلى جنب مع تحديث حالة المتابعة لملاحظات التدقيق التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً. ويتم تقديمه كبنء منتظم في جدول الأعمال في اجتماع لجنة التدقيق والالتزام بشكل ربع السنوي. تتبنى الإدارة منهجية قائمة على المخاطر لكل مهمة، بما في ذلك إعداد خطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر التي تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، ليتم اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم في الوقت المناسب.

يتم تطوير خطة التدقيق هذه من خلال تحديد إجمالي عدد مواضيع المراجعة وتقييم الأعمال المرتبطة بها ومعايير مخاطر الرقابة من بين أمور أخرى لتحديد دورة التدقيق ذات الصلة بموضوعية (لتغطية جميع المهام خلال خطة تدقيق استراتيجية مدتها 3 أعوام)؛ مع إعطاء الأولوية لعمليات التدقيق التنظيمية في جميع الأوقات.

تخضع الإدارة لمراجعات دورية داخلية وخارجية لضمان الجودة في سعيها للتحسين المستمر. يحمل غالبية موظفي الإدارة مؤهلاً مهنيّاً واحداً على الأقل من جمعيات مهنية معروفة مثل CIA و CRMA و CA و ACCA و CISA و CFA، كما يقومون بتحسين معرفتهم وصقل مهاراتهم باستمرار من خلال برامج التعليم المهني المستمر. يقر موظفو التدقيق الداخلي بشكل دوري بالالتزام بقواعد السلوك الخاصة بالبنك ومدونة قواعد السلوك المهني.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال وإدارة الاحتيا

يُعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية عملية متواصلة. ويعي البنك مسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة جميع الأحكام التنظيمية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية في عمله. إنشاء البنك وحدة امتثال مستقلة تماشياً مع إرشادات لجنة بازل وقوانين مصرف البحرين المركزي. تتكون وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في بنك البحرين والكويت من أربعة وظائف أساسية، بما في ذلك: (أ) مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية؛ (ب) مكافحة الاحتيال؛ (ج) الالتزام والاستشارات التنظيمية؛ و(د) ضمان الامتثال. تؤدي هذه الوحدة واجباتها ومسؤولياتها وفقاً للخطة السنوية القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتعد وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وظيفة مستقلة عن وظائف البنك الأخرى، وتتمتع بصالحية وسلطة كافية وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال كنقطة محورية للامتثال التنظيمي للبنك وتعمل على تبني مبادئ الامتثال وأفضل الممارسات الأخرى. ويسعى البنك باستمرار للارتقاء بمستوى الامتثال في جميع أنشطته.

يلتزم البنك بمكافحة غسل الأموال، وتحقيقاً لهذا الغرض، يقوم بتنفيذ جميع اللوائح والقوانين المنصوص عليها في قسم الجرائم المالية من الدليل الإرشادي الخاص بقواعد مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الأخرى الصادرة عن المصرف. تتوافق هذه اللوائح والإرشادات مع توصيات فريق العمل المالي المنقحة، وتوصيات "العناية الواجبة تجاه عملاء البنوك" الصادرة عن (FATF) ولجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية.

وللبنك برنامج موثق لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك برامج تدريب توعوية دورية للموظفين، ونظام حفظ السجلات ومسؤول خاص بالإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). ويتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بصفة سنوية وقد تم اعتمادها مؤخراً من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2024.

يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك بشكل دوري منتظم من قبل مدققين داخليين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يجري مصرف البحرين المركزي عمليات تفتيش دورية لبيان مدى التزام البنك بلوائح مكافحة غسل الأموال. وبالإضافة إلى ما سبق، تتم مراجعة إجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً. وتم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة وتقديمها إلى مصرف البحرين المركزي في يونيو 2024، متضمنة تدقيقاً لبنك البحرين والكويت وشركة كريدي مكس والفروع الخارجية. علاوة على ذلك - وبصفته بنكاً محلياً ذا أهمية نظامية، يخضع بنك البحرين والكويت عادةً لعمليات تفتيش دورية من قبل مصرف البحرين المركزي.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في إنشاء أنظمة مختصة بمراقبة عمليات العملاء ومعاملات البطاقات من أجل رصد عمليات الاحتيال المحتملة وضمان حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من عمليات الاحتيال. كما تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية 2024

عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية غير العادية (EGM) في 27 مارس 2024 وذلك بفندق الخليج - قاعة الدانة - مملكة البحرين.

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح (26) من البيانات المالية الموحدة.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2023م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه والمصادقة عليه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2023م.
4. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2024م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. التصديق على تجديد تعيين هيئة الرقابة الشرعية لدى البنك من 28 مارس 2023م إلى 27 مارس 2024م وإعادة تعيينهم لمدة ثلاث سنوات ابتداء من 27 مارس 2024م
6. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م.

وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2024 على ما يلي:

تعديل المادة (7) من عقد التأسيس "رأس المال الصادر والمدفوع" والمادة (7) من النظام الأساسي "رأس المال الصادر والمدفوع" وفقاً لزيادة رأس المال الصادر والمدفوع من مبلغ 173,008,601 دينار بحريني مقسم إلى 1,730,086,010 أسهم إلى مبلغ 181,659,031 ديناراً بحرينياً مقسم إلى 1,816,590,310 أسهم.

المجموعة الكاملة لمحاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية السنوية والجمعية العامة غير العادية والقرارات التي تم اتخاذها خلال الاجتماعات منشورة في هذا التقرير السنوي.

وقد قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين موظفين في وظائف الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمزاولة أنشطتها بما يشمل أنظمة مصرف البحرين المركزي ذات الصلة. أما المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكاتب التمثيلية في جمهورية تركيا والإمارات العربية المتحدة، فتم إحالتها إلى المقر الرئيسي.

بيانات المساهمين

أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,816,590,310 أسهم عادية بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال العام 2024، وزّع البنك أسهم منحة مجانية على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال المدفوع، أي ما يعادل 5 أسهم لكل 100 من الأسهم المملوكة، أي ما مجموعه 8,650,430 ديناراً بحرينياً. وبالتالي ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 181,659,031 ديناراً بحرينياً مقسوماً على 1,816,590,310 أسهم.

قام البنك بتوزيع أرباح نقدية مرحلية للعام 2024 بنسبة 12.5% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 12.5 فلس للسهم الواحد بما مجموعه 22,614,348 ديناراً بحرينياً.

المدقق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على العمل الذي يقوم به المدققون الخارجيون وتقوم الإدارة على أساس سنوي بإجراء تقييم سنوي للعمل المنجز والخدمات المقدمة من قبل مدقق خارجي. مع الأخذ في الاعتبار:

1. جودة خدمات المراجعة.
2. المهارات المطلوبة والخبرة وكفاية الموارد.
3. التواصل والتفاعل مع لجنة التدقيق والالتزام والإدارة والتدقيق الداخلي.
4. الاستقلالية والموضوعية والتدقيق المهني.
5. وسمعة مكتب التدقيق.

ومن ثم، تشارك الإدارة نتائج التقييم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين، وعلى ضوءه تقدم اللجنة توصيتها بتعيين أو إعادة تعيين المدققين إلى مجلس الإدارة وبالتالي إلى الجمعية العامة العادية لتعيين / إعادة تعيين المدققين الخارجيين وفقاً للموافقات التنظيمية. تناقش اللجنة النتائج، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الإدارة، إلى جانب الأخذ في الاعتبار آراء المدقق الخارجي، كما تجري أيضاً مراجعة خاصة بها لنطاق التدقيق الخارجي وعملياته ونتائجه.

بالنسبة لعام 2024 بلغت خدمات المراجعة السنوية والمراجعة ربع السنوية 173 ألف دينار بحريني، وبلغت الخدمات الأخرى 427 ألف دينار بحريني.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
فنبورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	475,784,748	26.19
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (هيئة التأمينات الاجتماعية (GOSI)، صندوق التقاعد المدني، وصندوق التقاعد العسكري)	مملكة البحرين	598,936,017	32.97
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	348,740,444	19.20
العموم		393,129,101	21.64

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	393,129,101	2,766	21.64
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	348,740,444	1	19.20
20% إلى أقل من 50%	1,074,720,765	2	59.16
50% فأكثر	-	-	-

بيانات مجلس الإدارة تشكيل مجلس الإدارة

تشكيل المجلس في العام 2024

يتألف مجلس إدارة البنك من عشرة أعضاء يتم تعيينهم و / أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي، ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية.

ويأخذ البنك بعين الاعتبار تمثيل النساء في مجلس الإدارة، وحالياً يوجد لدى البنك 3 أعضاء في المجلس من السيدات كما يلي:

العضوات النساء	الأعضاء الرجال	العدد
3	7	
30%	70%	النسبة

كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم المجلس بمراجعة دورية لمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له، ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من

مصرف البحرين المركزي تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين مبالغ المكافآت التي دفعت للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي ومبلغ المكافآت لستة من الطاقم الإداري الأعلى أجراً في التقرير السنوي.

مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عضو تنفيذي، وعضو غير تنفيذي وعضو مستقل قد تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.

بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2023 وتنتهي في مارس 2026 ويتم انتخاب / تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بموافقة من المجلس وبناء على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

خلال عام 2024، تم تعيين السيد منذر عبد العزيز الكوهجي كعضو مجلس إدارة جديد ليحل محل السيد مراد علي مراد. كما تم تعيين الدكتورة غنية محسن الدرازي كعضو مجلس إدارة جديد لتحل محل السيد محمد عبد الرحمن حسين، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي كعضوين مستقلين.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية. والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم بتقديم الدعم للجان والمجلس وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة، ويخضع تعيين أمين سر المجموعة الموافقة للمجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996، وحائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 29 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على ومتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملء النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته، ويشمل ذلك وضع الاستراتيجيات العامة والتخطيط، وعمليات التقييم المؤسسي، واستحواذ الموجودات والتخارج منها، ومصروفات رأس المال، والصلاحيات الفنية. وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، والتأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحيات إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة ويمكن منح هذا التفويض الإقرار بالمصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الاستراتيجية، باستثناء الأمور التي تتطلب موافقة المساهمين ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و / أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية، ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و / أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك تلك التي تتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

لدى البنك إجراءات مقرة من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة.

البرنامج التعريفي للأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي. لمدة يوم عمل كامل كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية.

وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة إكمال 15 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2024 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فاعليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

يُجري مجلس الإدارة تقييماً خارجياً كل ثلاث سنوات.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2024 كما يلي:

- تحسين فترة تقديم الأمور الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة وتحسين سياسات مجلس الإدارة وإطار الحوكمة.
- النظر في آلية لتقليل عدد الطلبات المرسلة بالتمرير إلى مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة، وللإطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية للأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

توجد لدى البنك سياسة للتبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، كما يوجد مسؤولون عنها يمكن للموظفين اللجوء إليهم. إن هذه السياسة

مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

خلال عام 2024، ناقش المجلس فرص الاندماج والاستحواذ وبدأ أن هناك تعارض للمصالح مع أحد أعضاء المجلس، وقد خرج العضو المعني من قاعة الاجتماع عند مناقشة الموضوع.

البرامج التدريبية التي نُظمت للأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2024

1. "بازل 3.1" بتاريخ 2024/02/20
2. "التوعية بالأمن السيبراني" بتاريخ 2024/07/30
3. "التوعية بإدارة المخاطر التشغيلية" بتاريخ 2024/07/30
4. "الاندماج والاستحواذ" بتاريخ 2024/10/31
5. "الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة" بتاريخ 2024/12/11

عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
طارق جليل الصفار	15
خالد حسين تقي	35
عارف حيدر رحيمي	15
خالد ناصر الشامسي	15
منذر عبد العزيز الكوهجي	17
نور نائل الجاسم	15
دانة عقيل رئيس	21
ناصر خالد الراعي	15.5
خالد محمد العصفور	15
غنية محسن الدرازي	32

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بدمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجية أعماله الأساسية، ومواءمة أهدافه مع غايات رؤية البحرين الاقتصادية 2023 وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات العالمية. ويتبلور إطار الاستدامة في البنك حول أربع ركائز جوهرية، وهي: تعزيز حوكمة الشركات، والمسؤولية تجاه الموظفين، وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية. ويتم دعم هذه الركائز من خلال آليات صارمة للحوكمة، ويشمل ذلك الإشراف والرقابة من قبل لجنة إدارة الاستدامة ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. ويضمن إطار الحوكمة الالتزام بالشفافية والسلوك الأخلاقي والقوانين التنظيمية، كما تدعمه سياسات لمكافحة الفساد وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني.

وانطلاقاً من مسؤوليته تجاه موظفيه، يمنح بنك البحرين والكويت الأولوية لتنمية قدرات الموظفين وتنويعهم ورفاهيتهم، إذ يعمل على إرساء أسس بيئة عمل شاملة وتفاعلية. وعليه، فإن الاستثمار في التعلم المستمر وبرامج القيادة والبرامج التدريبية الخاصة بالالتزام يساعد على تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لمواكبة الطبيعة الديناميكية للقطاع المصرفي. كذلك يحرص البنك على التنوع بين الجنسين وضمان المساواة في مكان العمل، مع تطبيق تدابير صارمة للصحة والسلامة في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، يعمل بنك البحرين والكويت على تعزيز علاقاته مع عملائه من خلال مساعي التحول الرقمي والمبادرات التي تركز على تلبية احتياجات العملاء، وذلك لضمان الوصول بيسر للخدمات المصرفية وسهولة استخدامها، فضلاً عن ضمان تمتعها بأعلى معايير الأمن والكفاءة. ومن خلال معدل المرتفع لصادفي نقاط الترويج (NPS) وزيادة نسبة المعاملات الرقمية، يواصل بنك البحرين والكويت الارتقاء بتجارب العملاء من خلال توفير أفضل الحلول المبتكرة والالتزام بتميز الخدمة.

تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتطبق السياسة على جميع موظفي مجموعة بنك البحرين والكويت. تم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك، والأشخاص الرئيسيين يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك، وتوضح تلك الوثائق ضمن أمور أخرى مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات، إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة، وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل، وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة. ويتم الإفصاح عن أي حالات تضارب مصالح في بداية كل اجتماع.

وخلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانته التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أي عمليات أخرى قد يكون فيها تضارب للمصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه / إليها أي مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانته التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانته، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من مسؤولية عضو المجلس ويجب عليه الإفصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته

والصحة والتراث الثقافي، الأمر الذي يرسّخ دوره كقوة دافعة للتغيير والتأثير الاجتماعي الإيجابي. ومن خلال التركيز الاستراتيجي على الحوكمة، وإشراك الكوادر العاملة، وتجربة العملاء، وحماية البيئة، يمضي بنك البحرين والكويت قدماً بخطى واثقة في مساعيه لتحقيق النمو المستدام وتقديم أفضل قيمة طويلة الأجل لجميع الأطراف ذات العلاقة. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة الوارد في القسم الأول.

يواصل بنك البحرين والكويت أيضاً إحراز تقدّم ملحوظ في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال غرس مبادئ الاستدامة ضمن عملياته، وذلك بداية من ترشيد استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة، وصولاً إلى ممارسات المشتريات المسؤولة والاستثمار في المجتمع. أما نهج البنك السّباق للعمل المناخي فيتضمن قياس انبعاثات غازات الدفيئة، ودمج الاستدامة ضمن قرارات الإقراض والاستثمار. وعبر إبرام الشراكات، وجهود التطوُّع، والمساهمات المالية، يدعم بنك البحرين والكويت التعليم

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

طارق جليل الصفار		
مملكة البحرين	شركة محمد إبراهيم الصفار	عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي
مملكة البحرين	شركة أبو داود الصفار	المدير التنفيذي
مملكة البحرين	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين	عضو مجلس إدارة / مدير غير تنفيذي
مملكة البحرين	شركة هاربور للاستثمار القابضة	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي / المدير التنفيذي
مملكة البحرين	حلبة البحرين الدولية	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة بيمنت إنترناشيونال إنتربرايز ش.م.ب. (PIE)	رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي
مملكة البحرين	شركة كي كي تي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكي كي تي البحرين	رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي
مملكة البحرين	شركة التاكسي العربية	رئيس مجلس الإدارة / مدير غير تنفيذي
مملكة البحرين	مسرح الدانة	عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي
مملكة البحرين	مجلس الشورى	عضو
مملكة البحرين	شركة فلوس البحرين ش.م.ب. (مرخصة من مصرف البحرين المركزي)	رئيس مجلس إدارة
مملكة البحرين	شركة تاس هولدنغ ذ.م.م.	المدير التنفيذي
مملكة البحرين	شركة تاسولا للأوراق المالية ذ.م.م.	المدير التنفيذي
مملكة البحرين	شركة زيبوت 01	رئيس مجلس إدارة
خالد حسين تقي		
مملكة البحرين	مجموعة طيران الخليج - شركة مطار البحرين - طيران الخليج - أكاديمية الخليج للطيران	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	اري للابتكار ذ.م.م.	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة أمانة بحرين ذ.م.م.	عضو مجلس إدارة
مملكة البحرين	شركة لاش أس سي أتش كيو	عضو مجلس إدارة
مملكة البحرين	ممتلكات فنتشرز ذ.م.م.	عضو مجلس إدارة
مملكة البحرين	البحرين للحلول الصحية المتكاملة القابضة ذ.م.م.	عضو مجلس إدارة
مملكة البحرين	حكمة للتكنولوجيا الصحية (حكمة) ذ.م.م.	عضو مجلس إدارة
عارف حيدر رحيمي		
مملكة البحرين	شركة حلبة البحرين الدولية ذ.م.م.	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة حلبة البحرين الدولية القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب. (مقفلة) "جارمكو"	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - لجنة العقارات المتعثرة	عضو اللجنة
مملكة البحرين	مسار للخدمات الاحترافية ذ.م.م.	شريك إداري
خالد ناصر الشامسي		
مملكة البحرين	أويسس كابيتال	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
سلطة عمان	بنك مسقط	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي
منذر عبد العزيز الكوهجي		
مملكة البحرين	شركة دلتا للتوريدات الصناعية ذ.م.م.	المؤسس والمدير العام

نور نائل الجاسم		
مدير دائرة المحافظ والدخل الثابت / مدير إدارة الخزينة بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار	شركة الأجيال القابضة	دولة الكويت
دانة عقيل رئيس		
عضو مجلس الإدارة	سيكو ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
ناصر خالد الراعي		
نائب رئيس إدارة المخاطر	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
خالد محمد العصفور		
مدير دائرة الصناديق الخاصة	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
الدكتورة غنية محسن الدرازي		
العضو المنتدب	جي إم دي كونسلتنسي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الجمعية الألمانية البحرينية	مملكة البحرين

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2024 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	سندات*
دانة عقيل رئيس	عادية	37,369	35,590	-

* لم توجد سندات لأي من أعضاء المجلس الآخرين

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة

لا توجد قروض للأعضاء تزيد عن 100 ألف دينار بحريني حتى 31 ديسمبر 2024.

- ملاحظة:
- المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني.
 - لدى عضوين من أعضاء المجلس بطاقات البنك الائتمانية بحد ائتماني إجمالي 10,000 دينار بحريني والمبلغ المتبقي 3,883 ديناراً بحرينياً حتى 31 ديسمبر 2024
 - لدى خمسة من أعضاء المجلس بطاقات ائتمانية (كريدي مكس) بحد ائتماني إجمالي 44,000 دينار بحريني ومبلغ متبقي 20,301 دينار بحريني حتى 31 ديسمبر 2024.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2024

لم يكن هناك تداول لأعضاء مجلس الإدارة على أسهم بنك البحرين والكويت خلال عام 2024، والزيادة في أسهم الأعضاء نتيجة إصدار لأسهم المنحة التي تمت الموافقة عليها في الجمعية العامة غير العادية لجميع المساهمين.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2024، عقد المجلس 20 اجتماعاً في مملكة البحرين، حيث كان الحضور للاجتماعات المجلس بالشكل التالي:
الرموز: ● حضر الاجتماع، ✕ لم يتمكن من حضور الاجتماع، □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ⊖ لم يُدعَ للاجتماع لتضارب المصالح.

الاجتماعات ربع السنوية

طارق جليل الصفار	21 فبراير	10 مايو	29 يوليو	4 نوفمبر
●	●	●	●	●
●	●	●	●	●
●	●	●	●	●
●	●	●	●	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	●	●	●
●	●	●	●	●
نور نائل الجاسم	●	●	●	●
دانه عقيل رئيس	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	●	●	●	✕
●	□	●	●	●
غنية محسن الدرازي	□	●	●	●
حضور أعضاء مجلس الإدارة الذين خرجوا من المجلس خلال عام 2024:				
●	●	□	□	□
●	●	□	□	□
مراد علي مراد	●	□	□	□
محمد عبد الرحمن حسين	●	□	□	□

الاجتماعات الأخرى

الأعضاء	16 يناير*	8 فبراير*	26 فبراير*	27 فبراير*	27 مارس	30 أبريل*	21 مايو*	9 يونيو*	29 يوليو*	6 سبتمبر*	12 سبتمبر*	23 أكتوبر**	3 نوفمبر**	17 نوفمبر*	21 نوفمبر*	10 ديسمبر	نسبة الحضور %
طارق جليل الصفار	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
خالد حسين تقي	●	●	●	●	●	⊖	●	●	⊖	●	⊖	●	●	⊖	⊖	●	100
عارف حيدر رحيمي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	□	□	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
نور نائل الجاسم	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
دانه عقيل رئيس	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
خالد محمد العصفور	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	80
غنية محسن الدرازي	□	□	□	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	100
حضور أعضاء مجلس الإدارة الذين خرجوا من المجلس خلال عام 2024:																	
مراد علي مراد	●	●	⊖	×	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	-
محمد عبد الرحمن حسين	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	□	-

* اجتماع غير مقرر مسبقاً
** اجتماع غير مقرر مسبقاً لمناقشة استراتيجية البنك

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2024

(المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

ناقش المجلس استراتيجية البنك وخطة أعماله، والميزانية التقديرية لعام 2025، وأمور متعلقة بفرص الاندماج والاستحواذ، والأداء المالي للبنك، كما استعرض بعض سياسات المخاطر وسياسات الموارد البشرية والأمور ذات الصلة.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك، لم تكن هناك قضايا جوهرية تتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2024.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومهامها ومسؤولياتها

مدة العضوية: تكون مدة عضوية اللجنة سنة واحدة. وتكون مدة عضوية عضو المجلس الذي ينضم إلى اللجنة خلال مدة أي لجنة للفترة المتبقية من السنة.

العضوية: يتم تعيين كل لجنة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تتكون مما لا يقل عن 3 أعضاء يتمتعون بالخبرة الفنية الكافية.

نصاب صحة الاجتماعات: يكتمل النصاب بأكثر من نصف الأعضاء ويجب أن يضم رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة: يخضع انتخاب الرئيس لاستيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستقلالية للجان التدقيق والالتزام. ولجنة المخاطر ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك:
<https://www.bbkonline.com/board-committees-terms-of-reference>

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) خالد حسين تقي نائب رئيس اللجنة نور نائل الجاسم عضو الدكتورة غنية محسن الدرازي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27)	• المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض / طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في حدود سلطتها، والمراجعة الدورية لإنجازات البنك.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

محمد عبد الرحمن حسين (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

قامت اللجنة بزيارة المكتب التمثيلي للبنك في جمهورية تركيا وناقشت فرص نمو الأعمال والدعم المقدم للمكتب التمثيلي.

لجنة التدقيق والامتثال

الأعضاء	موجز الصلاحيات
خالد ناصر الشامسي رئيس اللجنة (مستقل) ناصر خالد الراعي نائب رئيس اللجنة منذر عبد العزيز الكوهجي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27)	• تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين. توافق اللجنة على ميثاق التدقيق الداخلي وتراجع بشكل دوري، والذي ينص على الغرض والصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من الجوانب الخاصة بأنشطة التدقيق الداخلي. ويتوافر ميثاق التدقيق الداخلي للأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية بناء على طلب موجه إلى أمانة سر المجموعة. كما تقوم اللجنة بمراجعة تقارير الامتثال وتقارير التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:

مراد علي مراد (حتى 2024/03/27)، طارق جليل الصفار (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

تابعت اللجنة مشروع التحول الرقمي في مجال الامتثال والجرائم المالية.

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار رئيس اللجنة (مستقل) دانة عقيل رئيس نائب رئيس اللجنة خالد ناصر الشامسي عضو (مستقل)	• تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

مراد علي مراد (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

نظرت اللجنة في ملء الوظائف الرئيسية الشاغرة في المناصب الإدارية وراجعت خطة التعاقب للإدارة.

لجنة المخاطر

الأعضاء	موجز الصلاحيات
منذر عبد العزيز الكوهجي رئيس اللجنة (مستقل) (منذ 2024/03/27) خالد ناصر الشامسي نائب رئيس اللجنة (مستقل) خالد محمد العصفور عضو	• مراجعة سياسات المخاطر، ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ودراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب. تتولى اللجنة دراسة بيان قابلية تحمل المخاطر ورفع توصية به إلى مجلس الإدارة، إلى جانب مراجعة استراتيجيات المخاطر الإجراءات المهمة للحد منها.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

طارق جليل الصفار (حتى 2024/03/27)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2024:

تابعت اللجنة تقدم مشروع التحول الرقمي للطلبات الائتمانية وتعزيز إطار أمن المعلومات.

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار عضو (مستقل) عارف حيدر رحيمي عضو (مستقل) خالد ناصر الشامسي عضو (مستقل) منذر عبد العزيز الكوهجي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27) غنية محسن الدرازي عضو (مستقل) (منذ 2024/03/27)	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة، وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:
مراد علي مراد (حتى 2024/03/27)، محمد عبد الرحمن حسين (حتى 2024/03/27)

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ● حضر الاجتماع، ✕ لم يتمكن من حضور الاجتماع، □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ○ لم يُدعَ للاجتماع لتضارب المصالح.
تُعقد اجتماعات جميع لجان المجلس بما لا يقل عن أربع مرات في السنة، باستثناء لجنة الأعضاء المستقلين ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة، حيث يمكن أن يكون عدد الاجتماعات أقل. العدد الفعلي للاجتماعات موضح أدناه.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في العام 2024

الأعضاء	16 يناير	11 فبراير	14 مارس	21 أبريل	14 مايو	13 يونيو	21 يوليو	25 أغسطس	20 أكتوبر	19 نوفمبر**	2 ديسمبر	5 ديسمبر*
عارف حيدر رحيمي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
خالد حسين تقي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
نور نائل الجاسم	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
غنية محسن الدرازي	□	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:												
محمد عبد الرحمن حسين	●	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

** اجتماع اللجنة في جمهورية تركيا

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام في العام 2024

الأعضاء	9 يناير*	14 فبراير	17 أبريل*	22 أبريل	4 يوليو*	23 يوليو	25 أغسطس*	22 سبتمبر*	27 سبتمبر*	12 أكتوبر*	22 أكتوبر	14 نوفمبر*	1 ديسمبر*
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	□	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:													
مراد علي مراد	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□
طارق جليل الصفار	●	●	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة في العام 2024

الأعضاء	12 فبراير	25 فبراير*	26 فبراير*	4 مارس*	24 مارس*	1 أبريل*	21 أبريل*	28 أبريل*	8 مايو*	20 مايو*	3 يونيو*	1 سبتمبر*	21 أكتوبر
طارق جليل الصفار	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
دانة عقيل رئيس	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:													
مراد علي مراد	●	×	⊖	×	×	□	□	□	□	□	□	□	□
خالد محمد العصفور	□	□	□	□	□	●	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

ملاحظة: حضر عضو المجلس السيد خالد محمد العصفور اجتماع واحد للجنة خلال العام ثم خرج من اللجنة لتلبية المتطلبات الرقابية بالنسبة لتشكيل اللجنة.

اجتماعات لجنة المخاطر في العام 2024

الأعضاء	18 فبراير	22 أبريل	22 يوليو	2 ديسمبر
منذر عبد العزيز الكوهجي	□	●	●	●
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	●	●	●	●
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:				
طارق جليل الصفار	●	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين في العام 2024

الأعضاء	22 فبراير
طارق جليل الصفار	●
عارف حيدر رحيمي	●
خالد ناصر الشامسي	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	□
غنية محسن الدرازي	□
حضور الأعضاء الذين غادروا اللجنة خلال العام 2024:	
مراد علي مراد	●
محمد عبد الرحمن حسين	●

ملاحظة: النص الكامل لمعلومات اللجان التابعة للمجلس منشور على الموقع الإلكتروني للبنك: www.bbkonline.com

اجتماعات أخرى

حضر السيد خالد ناصر الشامسي، رئيس لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، الاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 2024.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

شكل البنك هيئة الرقابة الشرعية منذ العام 2016، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقاً للشرعية الإسلامية، وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية في مملكة البحرين، وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2024

الأعضاء	31 يناير	7 أكتوبر	26 نوفمبر
فضيلة الشيخ / د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / عبد الناصر آل محمود - عضو اللجنة	•	•	•
فضيلة الشيخ / د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	•	•	•

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة. وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، وسياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، ودليل عمل مجلس الإدارة. وميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، وسياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما يوجد لدى البنك موقع إلكتروني داخلي للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.